

السياسة اللغوية في المغرب: بين المرجعية الدستورية واقتضات التعدد اللساني والثقافي

The linguistic Policy in Morocco: Between the Constitutional Reference
and the Requirements of Linguistic and Cultural Pluralism

مصطفى بوعناني*

تاريخ القبول 2018/11/30

تاريخ تقديم البحث 2018/10/10

Abstract

It seems that the exploration of any language policy is, in any country, inevitably based on two trends. The first trend is based on the requirements of the constitutional reference that gave rise to this policy. The second trend defines the strategic vision, in which the requirements of the application of its provisions and their implications on which they have been activated on the ground; the latter are governed by socio-cultural conditions and specific historical and geographical provisions.

In this research, we will try to make the diagnosis of the linguistic policy in Morocco on the basis of the implications of the linguistic situation in the new constitution (2011) and in relation to the strategic vision of the reform of the education sector 2015- 2030. We will work on the substance of the language policy adopted by Morocco, according to the specificity of the Moroccan reality in relation to its linguistic diversity and its cultural richness. As such, our work seeks to answer questions such as:

-What are the current trends in language policy in Morocco? What are the approaches to measuring their effectiveness and the means to evaluate their governance?

-Can the scientific movement on language policy and the new vision of educational reform in Morocco be integrated in the context of the crisis, or in the context of the evaluation, development and modernization imposed by the constitutional authority in its new form?

-How can we formulate a precise / integrated vision of a language policy that will examine the specificities of Morocco's socio-cultural identity and open up to global models that feed on the internal vision of the Moroccan reality and offer it adequate support to its linguistic and cultural diversity

Keyword: linguistic policy in Morocco, constitutional reference, multilingualism, strategic vision.

ملخص يبدو أن أمر افتحاصية سياسة لغوية، وفي أي بلد كان، يتجاذبه منزعان متفاعلان بالضرورة. يتأسس الأول على اقتضات المرجعية الدستورية التي انبثقت عنها هذه السياسة، ويحدد الثاني الرؤية الاستراتيجية التي بها تم تفعيل متطلبات تنزيل أحكامها ومضامينها على أرض الواقع. وقد حكمتها شروط سوسيو-ثقافية، وروافد تاريخية وجغرافية محددة..

سنروم في هذا البحث تشخيص السياسة اللغوية بالمغرب انطلاقاً من مضامين الوضع اللغوي في الدستور الجديد (سنة 2011م)، وارتباطاً بالرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030، الخاص بقطاع التعليم وسنعمل على مقارنة عمق السياسة اللغوية التي يتبناها المغرب، واستخلاص الدور المحوري للغة العربية فيها، بموجب ما يميز الواقع المغربي من تعدد لغوي يغديه تنوعه الثقافي الغني. واعتباراً لذلك، يسعى عملنا الإجابة عن أسئلة من نوع:

- ما مسالك اعتماد السياسة اللغوية الحالية للمغرب؟ وما مداخل قياس نجاعتها، ومسالك تقييم حكمتها؟

- هل يمكن إدراج الحراك العلمي الذي أثير حول السياسة اللغوية والرؤية الجديدة لإصلاح التعليم بالمغرب في سياق الأزمة؟ أم في سياقات التقييم، والتطوير والارتقاء التي فرضها المرجع الدستوري في صيغته الجديدة؟

- كيف يمكن صياغة تصور دقيق/متكامل حول سياسة لغوية تنهل من خصوصيات الهوية السوسيو-ثقافية للمغرب، وتنتج على نماذج عالمية تغذي الرؤية الداخلية للواقع المغربي، وممنحه روافد التنوع التي توافق تعدد مظاهره اللسانية والثقافية؟

الكلمات الدالة: السياسة اللغوية بالمغرب، المرجعية الدستورية، التعدد اللغوي، الرؤية الاستراتيجية.

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، قطر.

1. مقدمة:

سيكون منا التركيز، في هذا المقام، على استدعاء مفصل للمرجعية الدستورية المغربية في صيغتها الحديثة (29 يوليو 2011) لمعالجة ثوابت السياسة اللغوية ارتباطاً بواقع تدبير التعدد اللغوي في السياق المغربي، وسنحاول اختبار توافق مقتضيات دسترة اللغتين: العربية والأمازيغية ووضعهما القيمي في الحياة التعليمية، والإدارية، والسياسية المغربية. وسنعرض في الأخير متطلبات خلق سياسة لغوية عربية موحدة تُوجَّه مَقاصِدُها نحو خلق منتج علمي، وفكري، وتربوي يوافق العمق العربي الذي يحدد منشأ اللغة العربية فيه، ويعزز تواجدها بين الشعوب العربية المختلفة، وبين دول العالم أيضاً.

2. السياسة اللغوية: تدقيق في المفهوم، وتوضيح للاستراتيجية

2.1. تحديدات أولية: السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، الهندسة اللغوية،

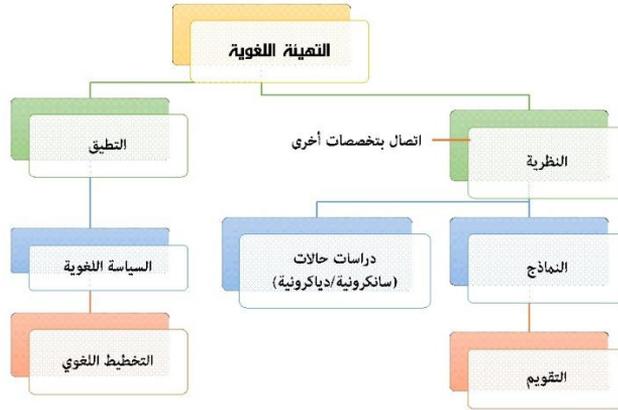
التهيئة اللغوية...

يعين مفهوم السياسة اللغوية-المرتبط بتوجه الدولة-مجموع الخيارات، والأهداف، والمبادئ التوجيهية التي تعتمدها هذه الدولة في قضايا اللغة (اللغات)، والخيارات والأهداف والتوجهات التي تثار بشكل عام ارتباطاً بوضع لساني داخلي أو بين- طائفي مقلق (كما كان الحال عليه في إسبانيا في نهاية فرانكو، أو في يوغوسلافيا في عهد تيتو) أو وضع مواجهاتي علني، في بعض الأحيان، (كما هو الحال في بلجيكا اليوم). وهي الخيارات، والأهداف، والمبادئ، والتوجهات التي قد تتضمنها أحياناً مرجعية دستورية محددة (Boyer, 2010: 67).

يبدو أن مصطلح "السياسة اللغوية" المعتمد في مقامنا هذا، قد استعمل في السبعينيات من القرن العشرين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء (Calvet, 1996: 6) مَدْخِلاً أساسياً في الحقل الفرعي للسانيات الاجتماعية والموسوم باللسانيات الاجتماعية التطبيقية (الموجه لإدارة اللغات). لكن (Haugen, 1959) كان قد اعتمد مصطلحاً آخر قبله: "التخطيط اللغوي" قبل أن يتعرض بدوره للمنافسة من طرف مصطلح "التطبيع اللغوي" الذي وضعه (Aracil, 1965)، ارتباطاً بالسياق الكاتالاني-الإسباني، ومصطلح "التهيئة اللغوية" الذي اقترحه (Corbeil, 1980)، ارتباطاً بالسياق الكيبكي-الفرنسي. غير أن Calvet سيقحم درجة إضافية لبراديجم: "السياسة اللغوية" من خلال جعله السياسات اللغوية "ممارسات"، وسعيه إلى ترسيخ علم [سياسي] لهذه الممارسات يكون بمثابة "علم سياسي لغوي" (Politologie linguistique) (Calvet, 2002: 10).

هناك العديد من التعريفات التي تتضمنها متون الدراسات والأبحاث العربية والغربية لهذه الكوكبة من المفاهيم والمصطلحات غير المترادفة في عمقها: التحديدي، والاقتضائي والمرتبطين بسياقات استعمالٍ تَحْكُمُها وقائع ومتغيرات عديدة. ومع ذلك، فهناك توجه قوي تلتئم حوله صياغة مفهوماتية تميز بدقة "السياسة" عن "التخطيط" في كل من "السياسة اللغوية" و"التخطيط اللغوي"

على التوالي؛ ويشملها معاً مصطلح "تهيئة اللغوية". يوضح الرسم: 1 الآتي عن مظاهر التمايز بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:



الرسم: 1 يوضح العلاقات المقررة بين التهيئة اللغوية، والسياسة اللغوية، والتخطيط

اللغوي

كما يتصورها (Robillard, 1997: 39)

لقد تنبه (Robillard, 1997: 229) إلى هذا الخلط في التحديد والاستعمال، مما جعله يؤكد على ضرورة التمييز بين ما يعنيه مصطلح "السياسة اللغوية" من أمر "تحديد الخيارات الرئيسية الموجهة للعلاقات بين اللغة والمجتمع" (Calvet, 1996: 3)، وبين ما يعنيه "التخطيط اللغوي" ارتباطاً بثوابت "تفعيلها وتطبيقها في كل سياق" (Calvet, 1996: 23).

يتعلق الأمر بمرحلتين أساسيتين من التدخل (ومن التحليل أيضاً) فيما يخص إدارة اللغة. فكما الحال بالنسبة لباقي السياسات (السياسة العمومية، والسياسة التربوية، والسياسة الصحية، والسياسة البيئية...)، ومن أجل ألا تقف السياسة اللغوية في مرحلة التصريحات والإعلانات فتمر إلى مرحلة اتخاذ التدابير والإجراءات؛ يجب أن تضع لنفسها آلية وأحكاماً للأجراء والتنفيذ، آنذاك نكون أمام مرحلة ثانية من التدخل العملي والملموس، وحيث يكون بمقدورنا الحديث عن "التخطيط"، و"تهيئة"، و"التطبيع" اللغوي (Robillard, 1997: 39). وإذا أردنا إعادة ترتيب الأساسي من النماذج والمفاهيم التي قدمناها أعلاه ارتباطاً بما اقتضاه مقام التحديد الأولي للمصطلحات وما تدل عليه مضمونها وإجراء، أمكننا صياغة الرسم: 2 الآتي:



الرسم: 2 يوضح العلاقات المقررة بين التهيئة اللغوية، والسياسة اللغوية، والتخطيط

اللغوي

كما يتصورها (Robillard, 1997: 39)

3. السياسة اللغوية في المغرب والمرجعية الدستورية

ينص الدستور المغربي في نسخة 1996 على رسمية اللغة العربية: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير" 1 ، وهو الوضع نفسه الذي ضمنه الدستور المغربي في نسخته الأخيرة 2011 : " تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها" 2؛ ومن النسخة الأولى إلى الثانية، استقر الوضع الرسمي للغة العربية، في متن الدستور، كما أصبح للغة الأمازيغية في النسخة الأخيرة الوضع الرسمي الذي تتمتع به العربية؛ وهذا أمر يفرض -وفق مقتضيات الدسرة الجديدة للغتين- أن تصبح كل مجالات الحياة الرسمية للدولة باللغتين: إدارات الحكومة، والمؤسسات، والهيئات العامة... وهو ما يعني أيضاً التزام الدولة باستعمال اللغتين في مظاهريها الإدارية المختلفة، والتواصل بهما في المؤسسات الدستورية، وكتابة الوثائق الرسمية بهما... وهذا ما يفرض بنا إلى طرح تساؤلات هامة:

- ما هو العمق السياسي اللغوي الذي يميز دسرة اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية في النسخة الأخيرة من الدستور المغربي؟
- وهل سيتحقق مسار أجراء هذه الدسرة في السياق المغربي موافقاً لمسار الأجراء المتعثر الذي تعاني منه العربية نفسها منذ النماذج الأولى من الدستور؟
- وكيف يمكن، انسجماً مع مقتضيات الدستور، وتفعيلاً لمضامين فصله الخامس تعريب (من عربية) وتمزيغ (من أمازيغية) كل المؤسسات الدستورية، ومظاهر الحياة الإدارية؟

سيكون لزاماً علينا، ونحن نبحث عن أجوبة واضحة عن هذه التساؤلات المشروعة، في سياق الفهم الصحيح لمسالك رسم الخريطة اللغوية المغربية رسمياً ودستورياً، أن نستحضر الوضع اللغوي بالمغرب: بشروط هويته، وبنوع الحراك السياسي الذي يوجه نخبه، وبمقاصد تحريك مطالب إثنية وعرقية داخل أوصاله باعتماد غطاء لغوي. لكننا لا نعتزم مباشرة النظر في عمق ثوابت السياسة اللغوية المغربية من خلال الانصياع إلى جعل "الإيديولوجي" و"اللغوي"، محورين متناضرين متصارعين في فهمنا لطبيعة الإشكال ارتباطاً بكيفية تصريفه من قبل السلطة، ومدى انعكاسه على متغيرات الواقع المجتمعي. فقد يجعل منه منشغلاً بالموضوع، من زاوية أخرى وبمقاصد مخصصة، أهم ثوابته التحليلية. يكفي، في هذا المقام، مساءلة طبيعة الاستراتيجية الإجرائية التي ستفعلها هذه السياسة اللغوية تديراً لواقع التعدد اللغوي في الحياة الإدارية واليومية لكل المغاربة؛ ومعاينة خصوصية السياق المغربي: ثقافة، وهوية في تفاعل مع التعدد اللغوي الذي يميزه.

4. الوضع اللغوي بالمغرب والدسترة الجديدة (دستور 2011م)

1.4. الوضع اللغوي بالمغرب: اللغة العربية واللغات الأخرى

قد يتبدى المشهد اللغوي في المغرب موجهاً باقتضاءات تداولية يحددها التواصل اليومي في مستويين متميزين: الأول موحد يتم فيه النزوع نحو استعمال اللغة العربية في صيغتها الدارجة لتحقيق التواصل بين مُتكلِّمين، عرباً وأمازيغ. والثاني متنوع، يظهر في جانب منه تناسل "تريفيت" و"تمزيغت" و"تشلحيت" من اللغة الأمازيغية؛ ويظهر في الجانب الآخر منه تناسل "الجبيلية" و"المدينية" و"العروبية" و"الحسانية" من اللغة العربية لتحقيق التواصل داخل المجالات الترابية التي تنتهي إليها هذه التنوعات اللغوية.

يحملنا منزع تصنيف المتعدد من لغات مغربنا وتبويبه إلى استحضار مفهوم قيمي تتحدد بموجبه أولوية ترتيب هذه اللغات في هرمية القيمة الاجتماعية، والقيمة الاقتصادية المتفاعلة معها. نستحضر هنا مفهوم بيير بورديو (Pierre Bourdieu): "السوق اللغوية" و"الرأسمال اللغوي" للتأكيد على أن أمر القيمة مرتبط بالكفاءة ارتباطاً قوياً في المجال الاجتماعي الذي تشكل اللغة أحد أبرز مكوناته: نواصلياً واقتصادياً أيضاً. ف"الكفاءة التي لا سوق لها، تصبح بدون قيمة" (Bourdieu, 2002). وكذلك الأمر بالنسبة للغات؛ ف"اللغة التي لا سوق لها تكف عن أن تكون رأسمالاً لغوياً، لتتحول إلى مجرد كفاءة بمعناها اللغوي الخالص" (Bourdieu, 2002).

ما يقصده "بورديو" بـ"السوق اللغوية"، في تصوره السوسيوولوجي للقيمة اللغوية في المجتمع، يحكمه قانون اقتصادي واضح تتحدد أوصاله بنوع العرض اللغوي، وقيمة تثمينه اقتصادياً وثقافياً في السياق الاجتماعي المعروض فيه. ووفق هذا التصور لا تصبح للغة قيمة اعتبارية في المجتمع

إلا بما تُهَيِّكُهُ اقتصادياً وثقافياً بين مجموع الأفراد الذين يشكلون نسيجه الاجتماعي، وخارج نطاق المجتمع في علاقة بباقي الدول.

فكيف ينتظم تراتب اللغات في المغرب وفق اعتبارات "الرأسمال اللغوي"؟

سيكون من المهم، في سياق تقديم إجابات صحيحة عن هذا السؤال، رصد الوضع اللغوي بالمغرب كما أثنته أحداث العصور الماضية، وصولاً إلى العصر الحديث، ومروراً بمسار تاريخ طويل من الأحداث، والصراعات.

فالأمازيغية لغة السكان الأوائل للمغرب، ظلت شفوية في الغالب وحاملة لموروث ثقافي مهم، امتزج بعدد الحضارات التي تعاقبت على منطقة شمال إفريقيا برمتها، وهي تشكل أحد مكونات الهوية للمغرب وشمال إفريقيا. أما العربية فقد حلت بالمغرب (وشمال إفريقيا) وفرضت نفسها رأسمالات لغوية (بتعبير بورديو) صنعت به حضارة وصلت بقوتها وإشعاعها الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط: اقتصادياً، وثقافياً، وعسكرياً أيضاً. كما استطاعت أن تشكل عمقاً حضارياً دام لسنين عديدة. في حين اقترن حضور اللغتين: الفرنسية والإسبانية داخل المغرب بفعل تواجد استعماري فرنسي إسباني موزع على مناطق مختلفة من المغرب وشمال إفريقيا. غير أن اللغة الفرنسية استطاعت أن تضمن لنفسها، وفق توجه "فرونكفوني" إيديولوجي ممنهج، حضوراً قوياً في شرايين الحياة الاقتصادية المغربية، وفي تداولاته الإدارية والإعلامية حتى بعد الاستقلال.

وفي انتظار "تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلاً بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية"3؛ وفي انتظار أن تستكمل اللغة العربية تفاصيل رسميتها الدستورية في الواقع المغربي: اقتصاداً، وعلماً، وثقافة، وتربية وتعلّماً... يبدو أن "السوق اللغوية" التي تحدث عنها "بورديو" والمتحكمة في أسعار المنتوجات اللغوية تجعل اليوم من اللغة الفرنسية "رأسمالات لغوية" بقيمة خاصة في السياق المغربي.

2.4. خيار تراتبية أهمية اللغات: بين المقتضى الدستوري وواقع تجلياته المجتمعي

يعد مسار "دسترة" اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية في النموذج الجديد من الدستور المغربي (يوليوز 2011)، وصيانة الحسانية وكل اللهجات والتعبيرات الثقافية المغربية: "تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب"، مظهراً واعياً لإعادة تشكيل خارطة الذهن اللغوي في العمق الهوياتي المغربي، وتنظيماً مقصوداً لإعادة تحديد التراتبية اللغوية في سلم الأهمية الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كان الدستور الجديد يوفر ترسانة من القوانين التنظيمية الداعمة لمقتضيات تدبير التعدد اللغوي المميز للسياق المغربي، فإن الممارسة غالباً ما تتبدى غير موافقة للدستور وأحكامه، مخالفة للقوانين ومضامينها.

فما تظاهرات النقاش اللغوي في أوساط النخب المغربية المفكرة؟ وكيف تتحدد معالمه السياسية الإيديولوجية، والعلمية الأكاديمية؟

ظلت معالجة الإشكال اللغوي، في المغرب، موسومة بمنزعة الربط (والخلط أحياناً) بين العرقي/الإثني والعلمي/الأكاديمي وتجاوزت داخلهما توجهات تحكمها صراعات سياسية، وثقافية، وهوياتية ظلت محتدمة في الغالب، تجري مقاصدها مجرى انتماء أطرافها لقطب فكري محدد، أو لمركز سياسي مؤسسي يرتبط بأجهزة الدولة، أو لطرف ثالث مناوئ لهما معاً. وفي خضم تدافع المصالح الفكرية والسياسية، برز توجه "التعريب" الشامل الداعي إلى استبدال الفرنسية بالعربية، وإماتة اللهجات كلها عربية كانت أو أمازيغية (الجابري، 2003، 89) إنه التوجه الذي يوضع النقاش حول المسألة اللغوية في ارتباط بقضية التربية والتعليم، وفق مقتضيات "الحركة الوطنية" ذات المنحى السلفي العروبي (راجع: بورقية، 2011). وفي اتجاه آخر برز خطاب متعصب للأمازيغية، يدعو تعميمها في كل مرافق الحياة المغربية ومكوناتها الإدارية والمؤسسية؛ وفرض تعليمها إجبارياً على كل المغاربة وفي كل المستويات الدراسية، وهو الخطاب الذي لا يستقيم منطق التعميمي/الإجباري على كل المغاربة بمن فهم الراضون لتعلم الأمازيغية؛ ويفتقر مقتضاه لشروط معيرة الأمازيغية أولاً (ثلاث لهجات أمازيغية)، كما يتسم بغياب رؤية إجرائية تستند على كفاءات قادرة على تفعيل المضمون التعليمي التعليمي للغة الأمازيغية: تريبواً، وبيداغوجياً، وتقنياً. وقد أظهرت تجربة تدريس الأمازيغية في السلك الابتدائي من المدرسة المغربية مظاهر ارتجاليتها، وأبعاد قصورها المتعدد (بورقية، 2011).

وفي اتجاه ثالث، تشكل مطلب الاستعاضة بالدارجة المغربية عن اللغة العربية في أسلاك التعليم المختلفة، وفق رؤية يحكمها -ظاهرياً- وازع تسهيل التدريس باعتماد اللغة الأم؛ وهيئتها عمق إيديولوجي يروم إيجاد موقع قوي للدارجة في ثنايا الصراع اللغوي بالمغرب. لكن هذا المطلب لا تكاد معالمه تتشكل حتى تواجهه الكثير من الانتقادات، ويفرغ من مقصده الظاهري ارتباطاً بثوابت اجتماعية وتداولية. فالدارجة المغربية دوارح وبمظاهر لهجية مختلفة تميزها تفاصيل التنوع الجغرافي، وتسمها بأشكال متنوعة من التمازج العربي أو الأمازيغي تارة، والفرنسي أو الإسباني تارة أخرى. لذلك يظل أمر اعتمادها في التعليم محتاجاً للتقعيد والمعيرة أولاً، وهو ما يستعصي إدراكه ارتباطاً بحجم كلفته المعرفية، والاقتصادية، والسياسية أيضاً، ناهيك عما يستلزمه الأمر من تضحية بجيل كامل من التلاميذ الذين سيشكلون عينة هذا التجريب غير محسوب العواقب.

يبدو الصراع حول المسألة اللغوية إذن. صراعاً غير منسوب للمقتضى اللساني أو اللغوي، أو البيداغوجي فحسب؛ بل يحيد في كفه عن ذلك كله ليؤسس لمسالكه وغاياته توجهاً سياسياً يخلق توتراً حضارياً لن ينتفع منه أي طرف. (المسدي، 2011).

5. السياسة اللغوية في المغرب: بين سلطة الهوية وسلطة اللغة

1.5. اللغة العربية، والمجتمع المغربي ومتغيرات الهوية والسياق

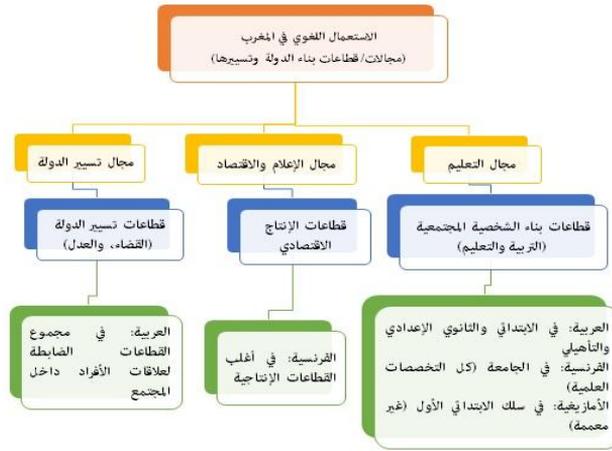
لقد ظل الواقع المغربي متسماً بالتميز والتماسك في تعدده: لغوياً، وثقافياً، ودينياً عبر التاريخ. كما شكل بتوافق مظاهره الحضارية نموذجاً للتمازج والتلاحق بين مختلف مكوناته العرقية. فكيف تتحدد معالم السياسة اللغوية المغربية، في المرجعية الدستورية، ارتباطاً بمكوني: الهوية واللغة؟

تطالعنا ديباجة الدستور بتحديد مُركِّزٍ لمعالم الهوية المغربية وأبعاد انتظامها متفاعلة متكاملة في النسيج المجتمعي المغربي: (المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية-الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية)⁴. وهو ما يعني أن المُقَرَّرَ في دستور المغرب الحديث، تحديد الهوية بأربع مكونات هي: العربية، الإسلامية، الأمازيغية، الصحراوية الحسانية. وبأربعة روافد أيضاً وهي: الأمازيغية، الأندلسية، العبرية، المتوسطية.

إن ثوابت التنوع والغنى التي تعبر عنها الهوية المغربية هي التي تمكن، في مراتب تجلها الإنساني الكوني، من انخراط عميق في مبادئ الانفتاح، والاعتدال، والتسامح، والتوافق الثقافي والحضاري. وهو أيضاً ما يضمن للإنسان المغربي عمقاً لانتمائه الإنساني، وانخراطاً في مقتضيات بناء خصوصياته.

يبقى من الضروري مع هذا التحديد الهوياتي للمغرب والمغاربة في الدستور، أن توافق السياسة اللغوية فيه تنوع روائز الهوية، ومتطلبات تمظهرها وتفاعلها لغوياً في المجتمع. لكن هل تجد هذه السياسة اللغوية مجالاً للتحقق والأجراً في الواقع المغربي (على الأقل في صيغته الحالية)؟

بالإضافة إلى ما قد يظهر من تفاوت قيمي بين اللغات - في السياق المغربي- انطلاقاً من متغيري: الاكتساب والتعلم؛ وما تخضع له شروط تحديد هذه القيمة في السياق العالمي من إكراهات العولمة؛ تظهر تفاوتات الاستعمال ارتباطاً بنوع المجال وقد وجهتها محددات كثيرة. فقيمة اللغات في المغرب تتحدد بنوع المجال الذي تُعتمَدُ فيه. ولعل المجالات الثلاث التي يتأسس عليها صرح الدولة هي: مجال التعليم، ومجال الإعلام والاقتصاد، ومجال تسيير الدولة. إذ يتحدد المجال الأول بقطاعات بناء الشخصية المجتمعية (التربية والتعليم)؛ وتُشكِّلُ المجال الثاني مجموع القطاعات المنتجة اقتصادياً؛ في حين تُؤلف المجال الثالث قطاعات تسيير الدولة، وهي القطاعات الضابطة لعلاقات الأفراد داخل المجتمع (القضاء، والعدل). أما اللغات فتتنظم استعمالها داخل هذه المجالات وفق ما هو مبين في الرسم: 3 الآتي:



الرسم: 3 يوضح الاستعمالات اللغوية في المغرب ارتباطا بالمجالات الحيوية للبلاد

2.5. رهان التوحيد اللغوي داخل سياق التعدد الهوياتي

هل يكون لزاما علينا النزوع نحو منزع توحيد اللغة داخل سياق مغربي متعدد مصادر تكوين هويته، وتحدد من خلالها تفاصيل التنوع اللغوي بروافد ثقافية غنية وضاربة في عمق تاريخ مميز، وتؤثته ذاكرة حافلة بمظاهر التلاحق والتفاعل الحضاري داخل مجال ترابي موحد؟

وهل سنغلب في سياستنا اللغوية مقصد الحفاظ على متانة بناء هذه الهوية المغربية؟ أم سيكون لزاما الانخراط في مدارج انفتاح مقصود على لغات عالمية يتحقق بها انخراط المجتمع في عمق عولمة يوجه الاقتصادي فيها معالم الفكر، والعلم، والأدب والثقافة...؟

ينبغي أن يفضي النقاش الحقيقي، حول المسألة اللغوية، إلى ضرورة اعتماد سياسة لغوية قادرة على تعزيز التفاعل الإثراء المتبادل بين اللغة العربية واللغات الأخرى المستعملة في السياق المغربي سواء منها ما شكل على الدوام روافد التنوع المجتمعي: هوية وثقافة، أو ما ورثنا الاستعمار إياه في مرحلة وجوده الفعلي داخل المغرب، أو في مرحلة تواجد الضمني فيه عبر بقاء أثره السياسي والثقافي في أوصال المجتمع المغربي وتأثيره فيه.

تغدو الحاجة ماسة اليوم، بالنسبة للدولة ولكل الفاعلين في الشأنين: السياسي واللغوي، إلى وضع سياسة لغوية تصون للغات الوطنية حقها في أن تحظى بالأولوية على فضائها وأرضها باعتبارها لغة/لغات الهوية والبيئة؛ لكن مع ضرورة تلمس الصيغة الأمثل للانتقال من تعدد مضعف للمركز اللغوي للمجتمع، إلى تعدد يسمو بأطراف مكوناته إلى تثبيت اللغة الأقدر لسانياً، واقتصادياً، وحضارياً على أن تضمن للمغرب، في سياقه العربي-الإسلامي والدولي، قدرة التأثير الفعلي في هذا السياق، و إمكانية مهمة لتصريف رأسماله اللغوي والحضاري في المجال العالمي الذي ينتمي إليه.

ولإن ظلت العربية، في المغرب وبين مفاصل العرب، مجسدة لحضور المغربي الدائم والمستمر في عمق التفاعل الحضاري: العربي-العربي، والعربي-الغربي؛ فإن المراهنة عليها رسمياً لتشكل الواجهة اللغوية في تدير مستلزمات التوحيد اللغوي، أمر يحتاجه المجتمع لتماسكه، ولبناء مشروعه الحضاري بعيداً عن حسابات إثنية، أو ترابية ضيقة (راجع: الفاسي الفهري، 2013) قد تعطل مسار تطوره.

سابقاً أمر تقليص الفجوة اللسانية بين اللغة العربية واللهجات المختلفة مرتبطاً بما يمكن أن تضمنه اللغة العربية من استمرارية وجودها أصلاً موحداً وقاسماً مشتركاً بين المختلف والمتفرق في اللهجات. وسيكون اعتماد التوافق بين الزمن التاريخي للمغرب، وزمنه الثقافي معبراً لتحديد وظيفية اللغة العربية في المجتمع المغربي، ووظيفية اللغات واللهجات الأخرى فيه. فقد "استقر في الذاكرة الجمعية للمغاربة، تمييز بين اللغة "العالمية" التي تستخدم في التواصل الرسمي والعلمي والإداري، واللغات التي يُتواصل بها شعبياً وبينياً" (بوعلي، 2012، 23).

إن كلفة تعزيز الدور المحوري للغة العربية في السياق المغربي والعربي أيضاً، تقل بكثير عن الكلفة العلمية، والمعرفية، والتقنية التي نحتاجها في معيرة وتأهيل لهجاتنا (في المغرب والعالم العربي)؛ أو معيرة اللغة الأمازيغية وإقحامها في كل تفاصيل الحياة التعليمية، والعلمية، والإدارية، والاقتصادية المغربية. لذلك يبدو المنطق البراغماتي التخطيطي في كل سياسة لغوية كانت أو اقتصادية، داعماً للاقتراح الأول بكل المسوغات التي أثرناها باختصار مغن.

3.5. السياسة اللغوية في المغرب والرؤية الجديدة لإصلاح التعليم: سياق أزمة أم

سياقات تقييم

ما شهدته المغرب من حراك علمي تربوي في الآونة الأخيرة، ارتباطاً بإنشاء المجلس الأعلى للتربية والتعليم، والرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم ... لا تتحدد معالمه إلا داخل مقتضيات السياسة اللغوية التي أبرزنا بعض تفاصيلها أعلاه. كما أن التصادم الموقفي الذي عبرت عنه كل الأطراف الفاعلة في الشأن اللغوي المغربي، تتجه، في طروحاتها ومواقفها بخصوص لغات التعليم وتعليم اللغات بالمدرسة المغربية، وتبريراتها لمسالك النظر المتبناة، لا يكاد يخلو من صراع. إن ضروب ووسائل الصراع حول التحكم في التعليم اللغوي، تحكمها مصالح قوى اقتصادية. فهل نضع الرؤية الجديدة لإصلاح التعليم بالمغرب في سياق أزمة منبثقة عن عدم نضج سياسة لغوية متكاملة؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون محطة تقييمية لمرحلة الإصلاح السابقة، وتعزيزاً لمدارج موافقة الرؤية الاستراتيجية للتعليم بالمغرب، للمتغيرات التي فرضتها مضامين الدستور الجديد فيما يخص المسألة اللغوية.

تعمل السياسات اللغوية، في البلدان المختلفة، على تعزيز منحها التجريبي داخل الواقع التربوي حيث تسعى فيه إلى اختبار عدتها النظرية والاستراتيجية في سياق تتحدد داخله معالم

التوجهات الكبرى للبلد على المستويين: المتوسط والطويل؛ لكن المجال التربوي المغربي كما صاغ سلياته تقرير المجلس الأعلى للتعليم، وكما تحددت معالمه في المشروع الإصلاحي الذي اقترحه تحقيقاً للإنصاف، والجودة، وتكافؤ الفرص... أبقى على حضور أربع لغات في مسالك التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي؛ وبنسب متفاوتة للفرنسية منها حظ وافر، وللأمازيغية منها حظ يسير. وهذا ما يؤكد أن واقع ترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، لن يجد لعمق الدسترة منه -حالياً- ما يوافق خطوات التطبيق والأجراء في أرض الواقع التعليمي المغربي. وقد نتظر ذلك إلى حين صدور قانون تنظيمي يحدد "مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلاً بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية"5.

6. السياسة اللغوية المغربية والسياسة اللغوية العربية: بين الواقع والمأمول

تفتقر السياسة اللغوية العربية إلى رؤية استراتيجية تدعم من خلالها الحضور القيمي للغة الضاد في كل المجتمعات العربية، كما تفتقر إلى آلية عملية لتقليص الفجوة اللسانية بين مختلف لهجات الوطن العربي واللغة العربية.

يبدو واضحاً أن ما يتوافر في البلدان العربية من عناصر: الدين، واللغة، والثروة، والتاريخ المشترك... ما يمكن من تشكيل كتلة اقتصادية قوية تصبح، داخل السياق العالمي لتناظر الشعوب، والحضارات، والاقتصاديات وتنافسها وتصارعها أيضاً، كتلة فاعلة في النظامين: الاقتصادي والسياسي؛ وموجهة للعديد من تفاصيله واستراتيجياته.

فكيف يمكن للغة العربية، وفق سياسة لغوية مغربية، أن تصبح عمقاً توحيدياً لكل الشعوب العربية؟

إنه سؤال السياسة اللغوية العربية، وسؤال سياسة الدول العربية. ولأن السياسة العربية في أزمة، تظل سياساتها اللغوية في أزمة كذلك. ومادامت العربية تعاني من انفصام بين وضعها القيمي القانوني والدستوري، وحقيقة تجليه وأجرائه واقعياً، فقد يكون من الصعب تعزيز دورها في توحيد الشعوب العربية.

إننا نحتاج في هذا المقصد الملح، أن تتبني جميع المؤسسات السياسية المسؤولة عن تعليم اللغة العربية في كل الدول العربية السياسة اللغوية نفسها، والتخطيط اللغوي نفسه من أجل تعزيز تواجد اللغة العربية وثقافتها في العمق العربي المترامي الأطراف. وضمان حمايتها من اختراقات اللهجات لصفائها،

ينبغي أن يصاحب واقع ترسيم اللغة العربية، في دساتير الدول العربية، تخطيط لغوي علمي تُبنى مقتضياته النظرية والإجرائية داخل المؤسسات الجامعية، ومؤسسات البحث العلمي، ومراكز ومعاهد الدراسات الاستراتيجية وبدعم مؤسساتي قوي؛ فتطبق تفاصيله في كل مرافق الحياة

الإدارية، والاقتصادية، والعلمية، والتعليمية، والثقافية، والإعلامية.. كما يجب أن تخضع السياسة اللغوية للتقييم والتقييم بشكل منتظم وأن تسخر في ذلك الأدوات والإجراءات العلمية الرصينة. وفق ذلك، نحتاج سياسة لغوية عربية موحدة تُوجَّه مَقاصِدُها نحو خلق منتج علمي، وفكري، وتربوي يوافق العمق العربي الذي يحدد منشأ اللغة العربية فيه، ويعزز تواجدها بين الشعوب العربية المختلفة، وبين دول العالم أيضاً.

بيليوغرافيا عربية وغربية

دستور المملكة المغربية الحديث، 29 يوليو 2011،
دستور المملكة المغربية، الدستور المراجع بتاريخ 13 شتنبر 1996.
رحمة بورقية (2011)، التعدد اللغوي بين السياسي والاجتماعي، المدرسة المغربية، العدد 3، ص: 13-16
عبد السلام المسدي (2011)، العرب والانتشار اللغوي، دار الكتاب الجديد المتحدة الطبعة الأولى.
فؤاد بوعلي (2012)، النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب. سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. معهد الدوحة، قطر. ص: 01-33.
محمد عابد الجابري (2003)، قضية التعليم في مسار متعدد الأوجه. سلسلة مواقف، العدد الثالث عشر، دار النشر المغربية، ط. 1. ص: 86
عبد القادر الفاسي الفهري (2013)، السياسة اللغوية في البلاد العربية. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.

8. Aracil L. V., 1982 [1965], « Conflicte lingüístic i normalització lingüística a l'Europa nova », Papers de socio-lingüística, Barcelone, La Magrana.
9. BLANCHET, P., 2011, "Politique linguistique et diffusion du français dans le monde", dans BULOT, T., BLANCHET, P., 2011, Dynamiques de la langue française au 21^{ème} siècle : une introduction à la sociolinguistique, www.sociolinguistique.fr, consulté le 07/02/2016
10. Boyer H., « Les politiques linguistiques », Mots. Les langages du politique [En ligne], 94 | 2010, mis en ligne le 06 novembre 2012, consulté le 05 février 2016. URL : <http://mots.revues.org/19891>. PP: 67-74.
11. Boyer H., Lagarde Ch. éd., 2002, L'Espagne et ses langues. Un modèle écolinguistique ?, Paris, L'Harmattan.
12. Calvet L.-J., 1996, Les politiques linguistiques, Paris, PUF.
13. Calvet L.-J., 2002, Le marché aux langues, Paris, Plon.
14. Corbeil J.-C., 1980, L'aménagement linguistique du Québec, Montréal, Guérin.

هوامش البحث

- ¹ من دستور المملكة المغربية، الدستور المراجع بتاريخ 13 شتنبر 1996.
- ² من دستور المملكة المغربية، 29 يوليو 2011: الفصل الخامس.
- ³ من دستور المملكة المغربية، 29 يوليو 2011: الفصل الخامس.
- ⁴ من دستور المملكة المغربية، 29 يوليو 2011، الفصل الخامس.
- ⁵ من دستور المملكة المغربية، 29 يوليو 2011، الفصل الخامس.